

الديمقراطية الأثينية وسيلة للاستبداد

د. صالح رمضان رضوان

ما زالت قضية الديمقراطية تلهي بظلالها حتى اليوم، ونحن بدورنا سوف نعود إلى الديمقراطية الأم وهي الديمقراطية الأثينية محاولين تقدير مزايا وسلبيات هذا النظام على المستويين الداخلي والخارجي، خاصةً أن هذه الديمقراطية واجهت الكثير من الانتقادات في مسيرتها ومراحل تطورها، ولقد صورها بعض الفلاسفة والمؤرخين اليونانيين بأنها كانت نوعاً من الحكومات الفاسدة.

وبالعودة إلى التاريخ السياسي لمدينة أثينا، يجب علينا العودة إلى التاريخ السياسي لليونان عامه بداية من الفترة المبكرة التي تسمى بعصر حضارة موكييناي (بين ١٦٠٠ - ١٢٠٠ ق.م)، حيث تشير الصورة العامة التي أمكن استجلاؤها من ملحمتي الإلياذة والأوديسية للشاعر هوميروس ومن الوثائق الكتابية المعاصرة لقصر بيلوس، أنه قد ساد اليونان في تلك الفترة عدد من الممالك المستقلة وارتبطت كلها بالتبعية مع دولة موكييناي التي كانت تتميز بالتفوق والزعامة بين سائر الممالك. كما يعرف من الكتابة الخطية الثانية Linear B ، إنهم تحكموا في رعياتهم عن طريق تنظيم إداري محكم (١) .

وبداية من القرن الثاني عشر (ق.م) لا يمكن تتبع الأحداث بدقة وحتى بداية القرن الثامن (ق.م) التي أطلق عليها فترة عصور الظلم في التاريخ اليوناني.(٢) إلا أنه يمكن القول أنها وضحت حدأ لجميع ممالك عصر موكييناي وأدت إلى اندثار أغلب معاجمه، وذلك لأن الحرب قد أنهكت قواهم وشتت وحدتهم مما جعلهم مطمعاً لغزو القبائل الدورية البربرية، وهذا إلى جانب سواد الأممية مما صعب التعرف الدقيق على تاريخ ومراحل هذه الفترة. ومن خلال أشعار هوميروس فقط نجد أن الصورة العامة تصف مجتمعاً ملكياً أقل نضجاً والاقتراب من التحول إلى سيادة حكم الأристقراطية. والجدير بالذكر هو الإشارة إلى نوع من التنظيم السياسي تمثل في مجلس

الشوري من كبار الأشراف وكذلك اجتماع العامة على نحو بسيط وغير محدد^(٣).

ومع بداية القرن الثامن (ق.م.) الذي أطلق عليه العصر الكلاسيكي^(٤) تغيرت السياسة في بلاد اليونان على نحو زالت فيه الأنظمة الملكية وحل مكانها مجتمعات أرستقراطية. وكذلك بداء ظهور تنظيم دولة المدينة polis، وذلك مع زيادة عدد الوحدات السياسية المستقلة في الوديان الصالحة للزراعة والتي أصبحت مدنًا مستقلة ولها أن تحمي نفسها بنفسها.

وفي القرنين السابع والحادي عشر (ق.م.) في اليونان عموماً ظهرت اضطرابات سياسية بصفة خاصة بين فرق المشاة ذات التسلیح الثقيل Hoplites التي وقفت إلى جانب الفقراء بهدف الإطاحة بالحكم القائم وإقامة حكم الفرد الواحد Tyrannos الذي كان يسعى لتحقيق آمال الجماهير بإصدار قوانين لمصادرة أراضي الحكام السابقين وتوزيعها على الفقراء، ولكن حكمهم لم يدم طويلاً^(٥).

ومع نهاية القرن السادس (ق.م.) انتهت موجة حكم الطغاة من معظم المدن اليونانية واتجهت المدن المختلفة إلى حكمين : الأول هو حكم الأقلية أو الأوليغارخية oligarchia الذي تزعمته أثينا^(٦) والأخر حكم الأغلبية أو الديموقратية الذي تزعمته أثينا^(٧).

وفيما يتعلق بالتجربة السياسية، فإنه يمكن القول أن أقدم تنظيم عرفه أثينا كان في القرن السابع (ق.م.) ولقد وصفه أرسطو على النحو التالي :

أولاً: **السلطة التنفيذية**: وتمثل في الحكام الذين كانوا يدعون أرخنة،

وأهمهم:

١ - الملك Basileus الذي أصبح يختص بالشؤون الدينية.

٢ - قائد الحرب Polemarchos.

٣ - الأرخون وهو الذي اختص بكل ما استحدث من نمو دولة المدينة. وهذا المنصب اكتسب مزيداً من الأهمية في زمن متاخر بفضل ما أضيف إليه من صلاحيات. وكان مدة تولي الأرخونية مدى الحياة ثم خفضت إلى عشر سنوات ثم أصبحت عاماً واحداً. ومن شرط توليها عراقة النسب

والثروة المناسبة. ولقد تم زيادة عددهم إلى تسعه وكذلك مسؤولياتهم فأصبحوا مسؤولين عن السجلات القانونية والمدنية وإصدار الأحكام النهائية في القضايا.^(٨)

ثانياً: السلطة التشريعية: التي تمثلت منذ القرن السابع (ق.م) في ثلات هيئات:

١ - مجلس الأريوباجوس Areopagos : الذي كان معقلاً للأرستقراطية وكان يعد أهم هيئة سياسية في الدستور الأثيني، وكان يتكون من رؤساء الأسر العريقة والأراخنة السابعين. وكان يند أيضاً السلطة العليا في محاكمة المخالفين للنظام العام وفرض العقوبات، واستمرت عضويته مدى الحياة^(٩).

٢ - الجمعية الشعبية (Ekklessia) : وهذه الجمعية كانت تضم جميع المواطنين المتمتعين بالحقوق السياسية الكاملة والقادرين على تسليم أنفسهم. وكان لها الحق في انتخاب الأراخنة التسعة وأمناء الخزانة وقادة الفرسان، كل حسب نظام مالي محدد .

٣ - مجلس الشورى Boule : وكان يتكون من ٤٠١ عضو يختارون بطريقة القرعة من بين المواطنين المتمتعين بجميع الحقوق السياسية بشرط أن يكونوا قد تجاوزوا الثلاثين عاماً^(١٠) .

وفي النصف الثاني من القرن السابع (ق.م) كانت الأرضي والسلطة في يد الأقلية، وكانت الأغلبية من المزارعين الفقراء الذين يزرعون أراضي الأقلية المسيطرة نظير أجر يضمان أشخاصهم فإن تعثروا كان لصاحب الأرض استرقاقهم^(١١) وبلغ الصراع الطبقي حد الانفجار، وكانت الثورة من خلال الطغاة والتي تمثلت في ثورة كولون Kulon عام ٦٣٢ ق.م ، لكن محاولته باعت بالفشل، ففر هو خارج الدولة، بينما احتوى أتباعه بمعبد الإلهة أثينا على قلعة الأكروبوليس و لكنهم هوجموا و قتلوا بناء على أمر الأرخون الحاكم في تلك السنة وهو ميجاكليس Megakles الذي كان ينتمي إلى أسرة الكميون Alkemeon أكثر الأسر الأثينية نبلًا و عراقة.^{١٢}

ويحول القرن السادس (ق.م) كان الصراع الطبقي قد افترن بالعنف، واستمرت المواجهة بين كلا الجانبيين زمناً طويلاً، إلى أن تم التوصل إلى اتفاق باختيار صولون حكماً وحاكماً Archon وعهدوا إليه بأمر الدولة (٥٩٤ - ٥٩٥ ق.م) (١٣). ولقد تصدى صولون إلى أعباء مهمته الصعبة، فبدأ بمحاجمة أصل الداء وهي مشكلة الديون وأصدر في ذلك قانونين ثوريين هما:

- ١- الامتناع فوراً ومستقبلاً عن أن تكون الديون بضمان شخص المدين .
- ٢- إسقاط جميع الديون القائمة العامة والخاصة .

وهكذا حرر الكثرة الفقيرة من شبح العبودية بسبب الديون ولم يعد ممكناً أن يتحول الآثيني الحر إلى العبودية في وطنه، ولكن أصحاب الأموال قاوموه مقاومة عديدة (١٤).

تحول صولون بعد ذلك إلى النظم السياسية التي كانت تقوم على حكم الأقلية إلى أبعد الحدود. إذ تقبل صولون الأساس القبلي والتقسيم المالي للمواطنين في ظل الوضع الذي أقرته قوانين دراكون (١١) على حالها حيث قسم الآثينيين إلى أربع فئات مالية حسب تنظيم القبائل الأربعية. ولكنه تدخل بالتغيير في اتجاه ديمقراطي واضح بالنسبة للوضع السياسي للطبقة الدنيا أو لا ثم بالنسبة لطريقة تعيين المناصب المختلفة على نحو يضعف من قيود حكم الأقلية السائدة. فقد حر طبقة الثنيس اجتماعياً من مشكلة الديون ثم أدخلهم جميعاً كأعضاء في الجمعية الشعبية (الإكليسيا) دون أي قيد مالي. ثم أصدر تشريعاً بإنشاء محاكم شعبية جديدة تتكون من محلفين يختارون من مجموع المواطنين في الإكليسيا بطريق القرعة حسب تنظيم القبائل الأربعية، وهو ما يعد خطوة ثورية، لأن القضاء من قبل كان شديد الارتباط بالأristقراطية . وبالنسبة للمناصب العليا في الأراخنة وأمناء الخزانة التي كانت قبل صولون يالانتخاب من بين أفراد الطبقة الأولى بواسطة الإكليسيا فقد أبقى لها وضعها الاجتماعي من الطبقة ذاتها مع تعديل في الاختيار، حيث أدخل مبدأ القرعة في التعيين مما أضعف سيطرة الأسر القوية، وبالنسبة لمجلس الشورى فيبدو أن صولون قد حافظ عليه كما هو دون تغيير، واستمر الاختيار بالقرعة بين الطبقات الثلاث العليا، ومهمته ظلت

هي إعداد الموضوعات التي تعرض على الإكليسيَا^(١٥). وكذلك مجلس الأريوبياجوس فقد أبقى له وضعه المميز كأهم هيئة سياسية ومعقل الطبقة الأرستقراطية، و ظلت عضويته مدى الحياة، كما اعتبر المسؤول عن الدستور وسلامة تطبيقه، وظل الهيئة المسئولة عن مناقشة وإقرار أهم شؤون الدولة مع صلاحيات مطلقة في محاكمة وإصدار الأحكام النهائية ضد المخالفين للنظام العام. ولقد أضاف قانوناً خاصاً بمحاكمة وإدانة كل من يحاول حرمان الشعب من حقوقه السياسية مما يجعل الأريوبياجوس مسؤولاً عن مقاومة ومنع الزعماء الطموحين من قيام حكم الطغاة في أثينا^(١٦) . كما أصدر تشريعين آخرين، أولهما: حق أي مواطن في رفع دعوى قانونية دفاعاً عن أي شخص آخر لحقه ظلم، لاحتمال خوف المظلوم من بطش ظالمه. والآخر هو أن كل من لا ينضم صراحة إلى أي من الجانبين المنتصارين يحرم من حقوقه المدنية والسياسية^(١٧) .

لقد تعرضت تشريعات صولون لنقد مستمر من الجانبين، إذ ضاق الآرياء بالفداء الديون، أما العامة فلم يقتعوا بما نالوا وطالبوa بال المزيد من الأرضي الزراعية. وبعد رحيله استمر الصراع من جديد في ظل وجود ثلاثة أحزاب هي: حزب الساحل بزعامة ميجاكليس من أسرة الكميون والذي اتخذ اتجاهًا وسطاً، وحزب السهل بزعامة ليكورجوس الذي كان يدعو إلى نظام حكم الأقلية، وحزب الجبل بزعامة بيساستراتوس الذي كان يمثل عامة الشعب والفقراء. ولقد كان بيساستراتوس شديد الطموح في السلطة وحاول أن يستغل السخط السائد وأن يستولي على الحكم بالقوة ويقيم من نفسه طاغية. وتكرر نفيه وعدته مرتين (بين ٥٥٥ - ٥٤٠ ق.م) وأمكنه خلال نفيه الثاني أن يكون قوة عسكرية بدعم من بعض الطغاة في مدن أخرى، وأن يقتحم أثينا بعد انتصار عسكري، وأمسك بمقاييس الحكم بقبضة قوية. ثم اهتم بشئون الفقراء وقدم لهم مساعدات مالية ليتمكنوا من الاستقرار في الحياة الزراعية ويبعدوا عن المدنية وحياة السياسة. ولقد اشتهر بالعطاف على الفقراء والاعتدال مع الخصوم، ووصفه أرسطو بأنه أقرب إلى الحكم الدستوري من حكم الطغاة^(١٨) . ولقد بقى بيساستراتوس في الحكم حتى وفاته ٥٢٧ (ق.م) وخلفه أبناء هيبrias وهيبارخوس، إلى أن دبرت مؤامرة

ضدهما قتل فيها الأخ الأصغر، فتبدل أسلوب هيبايس من اللين والاعتدال إلى الشك والقوة والاضطهاد. وازدادت المعارضة ضد حكم الطفاة واستطاعت أن تتفوق عليهم وتحرر أثينا منه نهائياً عام ٥١٠ ق.م.

وبعد سقوط الطفاة تقدم للزعامة إزاجوراس عن الأرستقراطية والأقلية، وبتأييد من الجمعيات الخاصة ذات الطابع الاجتماعي من شباب الأرستقراطية والأقلية ومن ورائهم الملك الأسباطي كليومينيس وانتخب أرخونا عاماً عام ٥٠٨ ق.م. أما كليسثينيس فقد تقدم للزعامة عن المعارضة بتأييد من الشعب ومجلس الشورى القديم، وبعد مناورات وصراع آلت السلطة السياسية للشعب وأصبح كليسثينيس رئيسهم واعتبر زعيم وحامى الشعب (Prostates) ، وانتخب أرخونا عام ٥٠٧/٥٠٨ ق.م(٢١) . وكان من أهم إصلاحات دستور كليسثينيس هو تحطيم قاعدة التنظيم القبلي، وذلك بتوزيع جميع الأثينيين إلى عشر قبائل بدلاً من أربعة بهدف مزج بعضهم البعض وكذلك مشاركة عدد أكبر في مباشرة شئون الدولة(٢٢) . ووضع تنظيماً جديداً جعل فيه وحدة "الديموس" Demos هي حجر الزاوية بدلاً من القبائل القديمة وتحددت المواطنة لكل مواطن بتسجيله في الديموس الذي كان يسكنه عام ٥٠٧ (ق.م)، وهي سنة صدور القانون، وأصبح كل مواطن ينتمي إلى الديموس المسجل فيه وليس القبيلة(٢٣) .

وحسب رواية أرسطو أن الممارسة العملية والتطبيقات التشريعية الدستورية استغرقت العيد من السنوات وتمت على مراحل، منها ما استغرق ثلاثة سنوات(٢٤) ومنها ما تأخر نحو عشرين عاماً. فيما يتعلق بتعيين الأراخنة نجد أن لظروف الحرب الفارسية تقرر الأخذ بنظام صولون في تعيين التسعة أراخنة على مرحلتين: الأولى الانتخاب، ثم بالقرعة وذلك من خلال ترشيحات القبائل العشرة من أفراد الطبقة العليا. وكذلك أيضاً استمر تعيين القادة العسكريين بالانتخاب المباشر في القبائل فأصبح هناك عشرة قادة، واحد لكل قبيلة، ويرأسهم جميعاً البوليمارخوس كما كان في دستور صولون(٢٥) .

أما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية : نجد أن كليسثينيس قد احتفظ لمجلس الأريوباجوس بمركزه المتميز باعتباره الهيئة المسئولة عن تطبيق

القوانين والمحافظة على الدستور، كما بقى ممثلاً للطبقة العليا، وظلت عضويته من الآخنة السابقات مدى الحياة (٢٦). وفيما يختص بمجلس الشورى، ففي ظل نظام القبائل العشرة الجديد أصبح عدد أعضائه خمسماة وعرف بهذا الرقم بدلاً من تسميته بمجلس الأربعينائة من قبل، إذ أصبح لكل قبيلة خمسين عضواً. وكانت طريقة اختيار أعضائه تتم عن طريق الانتخاب ثم القرعة بين المنشيخين، وكان الديموس هو الوحدة الانتخابية الأساسية بشرط أن يكون العضو المنتخب فوق الثلاثين عاماً ومن النبلقات العليا الثلاثة كما كان الحال في دستور صولون، ومن مجموع المنشيخين من الديمات كانت كل قبيلة تختار بالقرعة خمسين مندوباً عنها، وكانت هذه المجلس سنة واحدة، هذا بالإضافة إلىبقاء مهامه التي حددها صولون، خاصة إعداد وإقرار جميع الموضوعات والقرارات التي تعرض على الجمعية الشعبية كي يصدر فيها قراراً نهائياً. ولقد زاد كليسيثينيس اختصاصاته في مجال الإشراف على كثير من مراقب الدولة وشئون الأسطول ومسألة كثير من المسؤولين الإداريين حول سلامة ما يقومون به من أعمال (٢٧).

وفيما يتعلق بالضلع الثالث للسلطة التشريعية وهو الجمعية الشعبية (الإكليسيَا) فقد زاد أعضاءها بدخول هيئة المواطنين كثيرون من كانوا محرومين من مواطنة قبل ذلك. ولقد جعل النظام الانتخابي الجديد عن طريق الديموس من الإكليسيَا أساساً لكل عملية انتخابية في الدولة باعتبارها تتضم كل المواطنين، كما شعر الشعب بأهميته نظراً لاختيار أعضاء المحاكم الشعبية *Heliaia* منهم بالقرعة. ولقد زاد كليسيثينيس من مسؤولية الإكليسيَا بجعلها الجهة المسئولة عن حماية الدستور من السياسيين الطموحين وذلك بسن قانون جديد يمنح الإكليسيَا حق النفي السياسي لكل من يخشى خطره على سلامة الدستور.

ولقد كانت هذه هي أهم معلم النظم والتشريعات التي استحدثها كليسيثينيس، التي يرى أرسطو أنها جعلت نظام أثينا السياسي أكثر ديمقراطية مما كان في ظل دستور صولون (٢٨)، لأنها زادت كثيراً من نصيب الشعب في مباشرة شئون الدولة وجعلته صاحب رأي فعال في توجيهه

سياسة الدولة. ويمكن القول أن الشعب الأثيني حقق أعظم أمجاده العسكرية خلال الأربعين عاماً التي ساد فيها دستور كليسيطينيس وهي فترة الحروب الفارسية وتوابعها حتى عام ٤٦٦ ق.م . ولقد تحقق للاثينيين الزعامنة البحرية بين اليونان بالرغم من مقاومة أسيوطية، وفي ظل هذه السياسة تحول حلف ديلوس إلى إمبراطورية أثينية فزادت الأثينيون ثروة وثقة بالنفس وأصبحوا يعيشون في بحبوحة من العيش بفضل الجزية التي كانوا يجمعونها من أعضاء الحلف الدليلي (٢٩).

ومنذ عام ٤٦٦ (ق.م) آلت زعامة الشعب الأثيني لكل من إفياطيس وبيريكليس اللذان تمتا بسمعة أخلاقية سامية وعرفا بالولاء الكامل للشعب والدستور، في الوقت الذي حامت فيه شبكات الرشوة والفساد السياسي حول بعض أعضاء مجلس الأريوباجوس وقياداته. وبعد سلسلة من الاجتماعات والخطب أمام كل من مجلس الخمسيناء والجمعية الشعبية تمكنا من إقناع الإكلسيسا بإصدار تشريع جديد يسلب الأريوباجوس كافة اختصاصاته السياسية والقضائية وتوزيعها بين مجلس الخمسيناء والجمعية الشعبية والمحاكم الشعبية. ولقد تمكّن أعضاء الأريوباجوس بعد ذلك من التآمر ضد إفياطيس وقتلها، ويقى بيريكليس منفرداً بزعامة الشعب الأثيني (٣٠).

وتحت زعامة بيريكليس ازداد الدستور ديمقراطية، إذ واصل سياسة إضعاف مجلس الأريوباجوس، ووسع القاعدة الشعبية للحكم، وذلك بمنع الطبقة الثالثة (زيوجيتاي) حق الترشح لمناصب الأراخنة التسعة، بعد أن كان فاقداً على الطبقتين الأولى والثانية فقط. كما أعاد تكوين المحاكم المحلية وازداد عددها، وكان انتخاب أعضاءها بالقرعة. كما أصدر قانوناً ينص على أن حق التمتع بالمواطنة يكون لمن كان من أبوين أثينيين (٣١). ولقد بدأ تقليداً جديداً وهو دفع أجور من المال العام مقابل المهام والأعباء العامة التي يقوم بها المواطنين (٣٢)، ففي ظل الديمقراطية سمح لعامة المواطنين بتولي المناصب وتحمل أعباء العمل السياسي، لذلك لزم أن تعوضهم الدولة وتعيينهم على هذا التفرغ .

وهكذا أصبحت تقاليد الحكم، والسياسة ممثلاً في مجلس الخمسمائة (الشوري) الذي أصبح مسؤولاً عن إقرار وإعداد جدول أعمال الجمعية الشعبية التي أصبحت هي مصدر جميع السلطات إلى جانب أنها تختار أعضاء مجلس الشوري، كما أصبح أعضاءها هم كل المواطنين فوق سن ثمانية عشر عاماً، أما مجلس الأريوباجوس فقد أصبح دوره قاصراً على نظر بعض القضايا الدينية.

ويمكنا التعرف على مبادئ الديمقراطية الأثينية في أوج نضجها من خلال الخطبة الجنائزية لبيريكليس في حفل تأبين ضحايا العام الأول من حرب البليوبونيسيوس بين الحلف الديلي بزعامة أثينا وحلف البليوبونيسيوس بزعامة أسبورطة عام ٤٣١ (ق.م.) والتي سوف نعود إليها بالتحقيق مرة أخرى، والتى تتلخص في التأكيد على الحرية الشخصية، وأن السيادة في الدولة بيد الشعب وأن الحكم للأغلبية، ذلك أن المواطنين في الإكليسيا يناقشون ويقررون سياسة الدولة الداخلية والخارجية كما أن الفرد حق على الدولة في أن ينعم بخيراتها بمقدار ما للدولة من حق على الأفراد في أن يتلقوا في خدمتها ونصرتها. (٣٣)

ولكن هزيمة أثينا الساحقة عام ٤١٢ (ق.م) في حملتها على صقلية أفقدتها هيبتها وجعلت المدن الحليفة لها تتمرد عليها. وفي الداخل عاد حزب الأكليلة للظهور فقام بحملة سياسية مطالباً بالغاء الديمقراطية ووضع دستور جديد، وتمكن أعضاؤه من استمال الجماهير نحوهم (٣٤)، وتم تكوين مجلس سمي مجلس الأربعمائة وعينوا عشر قادة عام ٤١٢ (ق.م) (٣٥)، إلا أن أثينا منيت بهزيمة أخرى في ظل هذه الحكومة من الأسطول الأسبرطي بالقرب من جزيرة يوبويا التي كانت تمثل مصدر دعم كبير لأثينا ونتيجة لهذا أطاح الأثينيون بحكومة الأربعمائة التي لم تدم أكثر من أربعة أشهر ونفوا زعمائها، وتولت حكومة انتقالية قوامها خمسة آلاف عضو هم فقط تعداد الإكليسيا، وأعادوا الدستور الديمقراطي كما كان (٣٦).

ومع بداية عام ٤٠ (ق.م) اضطر الأثينيون إلى قبول التسلیم بلا قيد أو شرط، وانحصرت شروط أسبورطة في الاستسلام وتمير الأسوار

والتحصينات وعودة المنفيين (من حزب الأقلية) والعودة إلى دستور الآباء، ومعنى ذلك إلغاء الدستور الديمقراطي وإقامة حكومة الأقلية^(٣٧).

وخلال الأشهر القليلة التي أعقبت هزيمة ٤٠ (ق.م.) انتهز فئة قليلة من الجمعيات السرية التآمرية Synomosia بدعم من أسربرطة وأقاموا حكومة أقلية عمادها نخبة من ثلاثين شخصاً تلك التي جاءت بفظائع وأهواك^(٣٨)، فحسب تعبير أرسطو "في فترة وجيزة قضوا على أكثر من ألف وخمسمائة من المواطنين"، وعند كسينوفون "قتلوا في فترة ثمانية أشهر هي مدة حكمهم أكثر مما قاتل الحروب البليوبونيسية في عشر سنوات"، فقد قضوا على جميع زعماء الديموقراطية بالقتل أو النفي والشريد وكذلك النيل من أي شخص له شأن في المجتمع وأيضاً مصادرة أملاك كثير من الأثرياء وأضطهادهم. ولقد تم هزيمتهم ثم نفيتهم إلى إليوسيس بعيداً عن الحياة السياسية في أثينا. ثم عاودوا المحاولة ولكن الحكومة الديموقراطية كانت أكثر يقظة فقتلوا قادتهم كريتياس وخامبيس وأرسلوا إلى الآخرين لقبول صلح عام و شامل ثم حدثت مفاوضات بين جميع الأطراف انتهت إلى وقف القتال وإعلان السلام بين جميع الأثينيين^(٣٩).

ولقد استقرت الديموقراطية الأثينية في ممارستها وتطبيقاتها في القرن الرابع (ق.م.) على مبدأين أساسين، أولهما: أن السيادة السياسية كانت بيد الشعب في الجمعية الشعبية (الإكليسيا) فهي التي يصدر عنها جميع القوانين وفيها تتخذ جميع القرارات السياسية التي تهم المجتمع في السلم وال الحرب.

والमبدأ الثاني: هو استخدام القرعة في تعيين معظم المناصب والأعباء العامة في الدولة، وقد خضع لهذا النظام الأراخنة الذين كانوا ينتخبون في الديميات ثم تجري بينهم القرعة بعد ذلك، وقد خضع لهذا النظام مناصب القادة العسكريين وعددهم عشرة بواقع واحد عن كل قبيلة، وهؤلاء كانت مهمتهم الإشراف على شئون الجيش والأسطول تحت رئاسة الأرخون العسكري، وكذلك تم استثناء مناصب رؤساء الشئون المالية التي طبق عليها نظام الانتخاب المباشر بداية من القرن الرابع.

ولقد تضمن القانون عدداً من الشروط ضمناً لحسن سير الإدارة والعمل في الدولة. أول هذه الشروط هو إلا يقل عمر المتقدم لأي منصب أو مسؤولية عن ثلاثة عاماً. والشرط الثاني هو أن يتم فحص واختيار كل متقدم لتولي مسؤولية عامة أمام لجنة مختارة بالفرعية من مجلس الشورى ويكون قرارها نهائياً وذلك للتأكد من صلاحية وسلامة ماضيه. والشرط الثالث هو أن يكون صاحب المنصب عرضة للمساءلة والعزل بقرار من الأكليسيسا إذا ما ثبت تقصيره أو انحرافه. أما الشرط الرابع فهو أن مدة تولي المنصب كانت عام واحد، ولا يجوز تولي أي منصب أكثر من مرتين (١٣٩).

وفيمما يتعلق بالمؤسسات السيادية في الدولة فقد اقتصرت على الجمعية الشعبية (الأكليسيسا) ومجلس الشورى (الخمسينات) والمحاكم الشعبية. ولقد كان شرط عضوية الجمعية الشعبية هو أن يكون العضو مواطن ذكر يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً وكانت مدة العضوية مدى الحياة. ويمكن القول أن الأكليسيسا بلغت كامل قوتها وحققت سيادتها على الدولة في القرن الخامس (ق.م) ذلك أن المجتمع قد منح جميع مواطنيه المساواة السياسية المطلقة في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن النسب أو الثروة أو درجة التعليم أو نحوها مما يؤثر على وضع الفرد في المجتمع. وكان لكل مواطن الحق في مناقشة كافة شئون الدولة والتصويت عليها في الجمعية (٤٠). وقدر عددهم بنحو خمسة وأربعين ألف عضو تقريباً وتنافص هذا العدد في القرن الرابع (٤١). وكان عدد الاجتماعات العادية لهذه الجمعية أربعون، بالإضافة إلى الاجتماعات غير العادية في الظروف الطارئة. ولاحتمالات عدم الحضور الكافي، فقد اشترط حضور ستة آلاف مواطن على الأقل في حالات معينة مثل قرارات النفي السياسي ومنح المواطنة والإعفاء من الضرائب (٤٢).

أما المؤسسة السيادية الثانية فكانت مجلس الشورى (الخمسينات)، وكان هذا المجلس يمثل الهيئة المحورية لنظام العمل الإداري والسياسي في الديمقراطية الائينية. ولقد مر هذا المجلس بمراحل ازدادت فيها أهميته بداية من صولون مروراً بـ كليسيثينيس وحتى إفيفالليس وبيريكليس حتى انتهت بـ خمسينات عضو. وكان توزيع هذا العدد يتم على أساس الديميات في كل

قبيلة. وكان شروط عضويته تتمثل في أن يكون للعضو فوق سن الثلاثين، وأن ينؤدي القسم وأن يخضع كذلك لفحص أولى للتأكد من صلاحيته للعضوية، وكان مدة العضوية في هذا المجلس عام واحد، ويتم محاسبة العضو عن آرائه في نهاية العام. وكان للعضو أن يتمتع بهذه العضوية مرتين فقط طوال حياته^(٤٣).

وكانت مهمة المجلس الأساسية هي إعداد مشروعات القوانين وإدراجها في جدول أعمال الإكليسيَا^(٤٤). وكذلك الاتصال المستمر بجميع أصحاب المناصب والمسؤوليات الإدارية والتعاون معهم في الأعمال الإدارية^(٤٥).

أما المؤسسة الثالثة فهي المحاكم الشعبية ولقد اختلف عدد محلفيها حسب أهمية المحاكمة، وأحياناً كان يصل عددهم إلى ثلاثة وأحياناً أخرى يلغوا ألف. ولقد كان أعضاؤها يختارون بالفرعية من قائمة تتغير كل سنة تضم أسماء ستة آلاف مواطن متقدم للعمل بها. وكان كل محلف يتلقى نصف دراخمة عن اليوم الواحد كإعانة، وكان هذا المبلغ ضئيل جداً لا يقبله إلا الفقير المسن. ويبعدو أن المحلفين كانوا أميل للطبقة المتوسطة على الأقل في القرن الرابع (ق.م) وهذا يفسر اعتدال أحكامهم.

وكانت مهمة هذه المحاكم هي حماية القانون والدستور ، فقد كانت تنظر دعاوى المواطنين ضد المسؤولين في الدولة بتهمة الخيانة أو الرشوة أو سوء استغلال المنصب أو خداع الشعب بالخطب في الإكليسيَا. وكذلك كانت تنظر الدعاوى الخاصة بالمواطنين الذين يقتربون في الإكليسيَا، وإذا افتقدت بالمخالفة القانونية كانت تقضي ببطلان الاقتراح ومعاقبة المتقدم به. وكان لهذه المحاكم أن تحكم حسب كل حالة سواء بالإعدام أو النفي أو السجن أو الغرامات^(٤٦).

وهكذا خضع النظام الديمقراطي في آثينا إلى قيود وضوابط. ولقد أثبتت التجربة العملية أن الآتينيين تمسكوا بقوانينهم مادامت صالحة، وأن إجراء أي تغيير في القوانين كان شديد التعقيد وفي أضيق الحدود، وعن طريق لجان متخصصة قبل إقرارها، وذلك حرصاً على سلامة القوانين واستمرار هيمنتها. ولم يسمح في ظل الديمقراطية بتغيير قانون بالتصويت المباشر في الجمعية

الشعبية، بل كان يلزم تكوين لجان لمناقشة التغيير المقترن، وبعد ذلك يعرض قرار اللجنة على مجلس الشورى ثم الجمعية الشعبية^(٤٧) . وهذا يؤكّد حرص الديمقراطيين على استقرار القوانين وسيادتها، وكذلك إدراكهم لاحتمالات ضعف الطبيعة البشرية أمام السلطة، وهو ما عبروا عنه بقولهم: "السلطة تكشف حقيقة الرجال"^(٤٨) ، وهكذا جعلوا القانون سياجاً لحماية مجتمع حر. وهذا ربما رداً على انتقادات خصوم الديمقراطية بأنه نظام: " يجعل السيادة للشعب بدلاً من القانون وهو ما يحدث عندما توضع القرارات موضع التنفيذ بدلاً من القانون" ، وهذا هو ما ذهب إليه أرسطو^(٤٩) .

بعد ما تقدم ومن خلال تلك المقدمة عن التاريخ السياسي لليونان عُملة وأثينا بصفة خاصة، يمكننا التعرف على مبادئ الديمقراطية الأثنينية في أوج نضجها وذلك من خلال تحليل الخطاب السياسي وبصفة خاصة الخطبة الجنائزية لبيريكليس^(٥٠) ، في حفل تأبين ضحايا العام الأول من حرب البليبيونيسيوس عام ٤٦١ ق.م، والتي يتأكد من خلالها أهمية وخطورة الخطاب السياسي وكذلك البلاغة في تشكيل السياسات التي تقود الشعوب، وسوف نعرض لكثير من الانتقادات التي وجهها بعض الفلاسفة والأدباء اليونانيين لهذا الخطاب السياسي. ولنبدأ بحديث بريكليس في الخطبة الجنائزية التي يتناول فيها:

١- تمجيد أثينا ونظام الحكم بها، إذ يقول :

Χρώμεθα γὰρ πολιτείᾳ οὐ ζηλούσῃ τοὺς τῶν πέλας νόμους, παράδειγμα δὲ μᾶλλον αὗτοὶ ὄντες τισὸν ή μιμού- μενοι ἔτερους.

"ذلك أن لنا دستورنا الخاص بنا الذي لا يباريه قوانين غيرتنا، فنحن نكون قدوة لغيرنا ولا نحاكي الآخرين"^(٥١) .

وكذلك قوله :

Ἐννελών τε λέγω τήν τε πᾶσαν πόλιν τῆς Ἑλλάδος παίδευσιν εἶναι

"عندئذ وفي كلمة واحدة أقول أن مدینتنا مدرسة لليونان كافة"^(٥٢) .

ويقول أيضاً:

ἐπεσέρχεται δὲ διὰ μέγεθος τῆς
πόλεως ἐκ πάσης γῆς τὰ πάντα

"عظمة مدینتنا، يأتي إلينا ما ينتجه العالم بأسره"(٥٣).

ويتحدث عن نظام الحكم قائلاً:

ἴαὶ ὄνομα μὲν διὰ τὸ μὴ ἐξ ὀλίγους ἀλλ᾽
ἐξ πλείονας οἰκεῖ τὴν δημοκρατίαν κέκληται.

"لأن نظام الحكم بينما يتمثل في سيادة الأكثريه وليس الأقلية، فقد عرف باسم
الديمقراطية"(٥٤).

ويعارض يوريبيديس الخطابة السياسية في مسرحية الضارعات بقول
رسول طيبة: "إن خطابة السياسيين تقود العامة وهم مضطلون. وأن الفقير
يكون في حاجة إلى الوقت والمقدرة لإدراك السياسة، ويرى أن الخطر الأكبر
على الديمقراطية يمكن في خطب الخطيب الشعبي"(٥٥).

وفي نفس المسرحية (سطور ٢٢٩ ، ٢٣٧)(٥٦)، يشير يوريبيديس
إلى المصلحة الشخصية المدمرة للسياسيين الشباب بنفس الطريقة التي
يتحدث بها ثوكيديديس عن الخطيب الشعبي بشكل عام وعن القبياديس
بشكل خاص (ك.٢٦، ك.٢٥. ف.١٥).

وفي مسرحية "ميديا" تظهر هذه الأحكام المعارضة للخطابة، إذ نجد جاسون
مدافعاً بارعاً يستخدم الكلمات من أجل الخداع فقط.

ويرى ثوكيديديس النموذج الصادق للخطابة والمناظرات الجادة عند
بيريكليس (ك.٣. ف.٤٢)، وفي حديثه عن خلفاء بيريكليس يرى أنه ليس
هناك من يفوق الآخر في البريق، ولكن الكل يتناقص في إرضاع الأقليم
الإداري من أجل أبعد شخصية (ك.٣. ف.٦٥-٧٦، ك.٢. ف.٨٢-٨٨). وفيها
يرى السبب الرئيسي لهزيمة أثينا (ك.٦. ف.٣١-٤٥، ف.٢٩).

ولقد حازت هذه المسألة اهتماماً كبيراً لدى أفالاطون وذلك لتتأثيرها
القوى على قضية الديمقراطية . فقد كان يرى أن البلاغة السياسية يمكن أن
تمثل نموذجاً إمباريالياً عندما تهدف إلى أن يحقق البلاغي مأربة داخل إطار

الديمقراطية . ففي محاورة "جورجياس" يجعل سقراط يقول: "أن البلاغة ليست فناً مهارياً على الإطلاق، ولكنها واحدة من الحرف التي توصف مع بعضها البعض على أنها النفاق"^(٥٧) . وأنها تشبه في ذلك السفسطة وفن التجميل وفن الطبخ^(٥٨) . وفي نهاية الحوار يقول: إن السياسي الحق هو الذي يهتم بسلامة المواطنين^(٥٩) . ونجد أنه أيضاً في هذه المعاورة لا يعترض في الأساس على الديمقراطية، ولكنه يرفض طغيان أولئك الذين يمتلكون السلطة، ويحتقر العامة لأنهم يمنحون الطغاة الفرصة للسيادة والسلط^(٦٠) . إلى جانب ذلك نجد أنه يجعل جورجياس يتفاخر بأن علم البلاغة يمكن أن يكون أكثر إقناعاً من الخبر الذي يمتلك المعرفة، وأنه في هذه الحالة يكون الخطيب أكثر إقناعاً من الطبيب^(٦١) .

وفي هذه المعاورة أيضاً يجعل سقراط ينتقد بيريكليس مستخدماً تشبيه مروض الحيوانات^(٦٢) ، وذلك لأنه جعل الأثينيين يبدون أكثر وحشية مما سبق لدرجة أن تكون مهمته بيريكليس هي ترويضهم، ويبدو أن أفلاطون قد أراد أن يجعل الأثينيين أحسن المواطنين، كما أنه يرفض المنظمة ذات النفوذ الشديد والبلاغي، وهو نموذج بيريكليز عند ثوكيدidis، ويسعى إلى إحلال المشرع محل البلاغي، وبذلك أن البلاغي يمكنه التحكم في الديمقراطية من خلال لغته البليغة، وهذا كان يفعل بيريكليس إذ كان يعطي التعليمات بشكل مقنع .

وفي كتابه "الجمهورية" ، يرى أن التعليم مسألة تمكن الشعب من رؤية الحقائق التي تهم مصلحته، وأن الحاكم الفيلسوف يكون أكثر تميزاً بين الساسة، لأنه يحكم من أجل صالح الآخرين وليس من أجل صالحه هو^(٦٣) . وهذا الرأي لا يعفي أفلاطون أيضاً من التفعية باعتباره فيلسوفاً يسعى لإسناد السلطة الفلسفية . وهو ينادي بإعطاء الحكم لمن يعرف أحسن وينادي بالحكام الفلاسفة لأنه يهتم بأن تكون الأحكام الصائبة هي الهدف ولذلك فإن المعرفة يجب أن تكون لها السيادة . وفي كتابة "السياسي" يرى أن استشارة ومشاركة كل المواطنين في صنع القرار لا يعد شيئاً ذا قيمة في

حد ذاته (٦٤) . وفي كتابة "القوانين" يجعل من البلاغة ركيزة في نجاح تنفيذ القوانين وكذلك التعليم ثم السياسة (٦٥) .

أما ديموسثينيس، فقد سعى إلى تجسيد النموذج المثالي في البلاغة السياسية، وفي عمله Prooemia "المقدمات" نجده يسعى إلى الاستحواذ على تركيز الجماهير ومشاعرهم، ويقدم نفسه على أنه مواطن مخلص وموضوعي، ومع ذلك فليس هناك مانع من وجود خطيب إمبريالي مجرد من المبادئ الأخلاقية ويقدم نفسه بنفس الطريقة (٦٦) .

وفي القرن العشرين، يصر الفيلسوف الأمريكي سانديل على أن الديمقراطية هي إحدى طرق الحياة التي تعلم المواطنون كيف يصبحون قادرين على الفعل الذكي (٦٧) . أما بنiamين كونستان، فعلى الرغم من عدم اكتراثه بمفهوم الحرية الأثنيني في كتابه "المقارنة بين الحرية عند القدماء والمعاصرين" ، وأن مفهوم الحرية السياسية الأسبطري عنده هو النموذج لليونان القديمة (٦٨) . إلا أنه يرى أنه إذا كان هناك ثناء على النموذج الأثنيني القديم، فإن الثناء يوجه إلى الديمقراطية السولونية (٦٩) .

أما مونتيسيكيو فإنه يعلن إعجابه بسولون كأب للديمقراطية الأثنينية، وعندما يناقش الديمقراطية في عهد بيريكليس فإنها تقدم تحذير من التطرف في الديمقراطية والإفراط فيها (٧٠) . ويقول جاك روسو، أن أثينا في عهد بيريكليس لم تكن ديمقراطية، لكنها كانت دولة استقراطية متجردة يحكمها الـ Savants والـ Orateurs (٧١) .

وهذا رأى الفلسفه أن السلطة السياسية يجب أن تمنح لصفوة مختاره من الفضلاء من الرجال الذين في مقدورهم وضع طرق صحيحة للحياة لبقية الناس بتطبيق نظام تعليمي صارم مع الإشراف عليهم . وهذا بالطبع لم يمنع هؤلاء الفلسفه من القول بأنهم أجدر من يقوموا بهذه المهمه مثلهم في هذا مثل كل قادة الأنظمه السياسية على مدار التاريخ.

٤- عن رفاهية العيش في أثينا يقول بيويكليس :

"وفرنا لأنفسنا وسائل عدة للراحة من العناء، مثل: العناية بالمناسبات الدينية الجليلة كالأشخصيات والمهارات التقليدية على مدار العام. وكذلك العناية برونق مساكننا الخاصة، فالمتعة اليومية تزيل عننا الشعور بالضيق. وأصبحت مدinetنا عظيمة جداً لما تتمتع به من وفرة من طيبات الشعوب الأخرى، هذا بالإضافة إلى ما ننعم به من إنتاجها المحلي" (٧٢).

ويقول أيضاً: "حنّ محبون للجمال دون إسراف، ومحبون للحكمة دون ضعف. ونستخدم الثروة كفرصة للعمل أكثر منها موضوع للتفاخر" (٧٣). ثم يضيف: "أخيراً نحن وحذنا نعم بمنافعنا دون خوف من التوابع، ولا ننتظر إلى حساب المميزات التي سنجنيها، ولكننا مع الثقة في روح الحرية التي تحركنا" (٧٤).

وينتقد أفلاطون في كتابه مينيكسينوس Menexenus هذه الخطبة لبيريكليس ويجعل سocrates يلاحظ أنه عندما يسمع مثل تلك الخطبة فإنه لا يتخيّل نفسه يعيش في أثينا ولكن في جذر النعيم والسعادة (٧٥). ففي كتاب "الجمهورية" لأفلاطون كانت فكرة (الرفاهية للجميع) جزءاً من مذهب المدينة الفاضلة الأوسع (٧٦). ولقد فسر أفلاطون فشل الديمقراطية في إدراك المدينة الفاضلة واستيعابها بسبب عدم المقدرة على تطبيقها. فهو يرى أن السياسة الديمقراطية لا تحدنا بافق القيادة الحقيقة، بل تكون قريباً من تقديم الطعام الشهي للأطفال (٧٧). وأن الرجل الديمقراطي يقوده السعي وراء الرفاهية إذ يقيم في مسكنه تحركه رغبة لا فائدة منها مثل الرغبة في الطعام المستورد بعيداً عن الخبر اللازم للقوت (٧٨).

٥- مقارنة بيويكليس بين أثينا وأسبورطة :

يستعرض بيويكليس في خطبته مظاهر السياسة العامة في أثينا والكافاعة العسكرية وأسلوب الحياة وكذلك التربية والتعليم التي تؤكد على الحرية الشخصية وأن السيادة في الدولة بيد الشعب وأن الحكم للأغلبية ذلك أن المواطنين في الأكليسيات يناقشون ويقررون سياسة الدولة الداخلية والخارجية وكذلك حق الفرد على الدولة في أن ينعم بخيراتها بمقدار ما

للدولة من حق على الأفراد في أن يتعاونوا في خدمتها ونصرتها، فنجده يقر أن الاثنين تفوقوا على الأسيطرين في عدة أمور منها:

- "تحن نقدم مدینتنا مفتوحة الابواب مأوى للجميع، ولا نبقيها مغلقة في وجه أحد، ولو كان عدوا، لينال علما أو يشاهد معالمها مما قد يظنه نافعا له.

- ومن أجل تحقيق الكفاءة العسكرية لا نقول أساسا على التدريب المتصل والمستمر، بقدر الاعتماد على شجاعتنا الفطرية، وإذا كان الأسيطرين يخضعون أنفسهم منذ نعومة أظفارهم لتدريب جسماني مضني كي يعتادوا الشجاعة، فإننا رغم أسلوب حياتنا البسيطة، لسنا أقل استعدادا منهم عند مواجهة المخاطر بمقدمة مماثلة" (٧٩).

ويقول أيضا:

- "تحن محبون للجمال دون إسراف، ومحبون للحكمة دون ضعف، ونستخدم الثروة كفرصة للعمل أكثر منها موضوع للتفاخر" (٨٠).

ويضيف:

- "أولئك الذين يقودون المناصب بيننا لا يهملون واجباتهم العائلية. والمواطن العادي المهتم بأسباب رزقه، لديه معرفة كاملة بشئون الدولة. ولا نعتبر من ينأى عن شئون السياسة شخصا انعزاليا لكن عديم النفع. إننا دوماً نستمع ونشارك بالرأي في شئون الدولة عند مناقشة قادتها لها، لعلنا بذلك نصل إلى رأي صواب .

- إننا لا نعتبر الحوار معوقا للتنفيذ الفعلي، بل على العكس نكره ألا نعلم ما نحن مقدمون عليه قبل أن نلزم بفعله .

- إننا نجمع بدرجة نادرة بين أقصى درجات الشجاعة عند التنفيذ مع المناقشة المستفيضة المسبقة لكل ما يواجهنا، في حين أن الجهل يولد عند غيرنا الجرأة، والحوار يورث التردد.

- وما من شك أن أشجع الرجال هم من يعلمون تماماً أهوال الحرب وملذات السلم ثم يقدمون على مواجهة المخاطر" (٨١).

ثم يقول:

- "وأخيراً نحن وحدنا ننعم بأرباحنا دون خوف من التوابع، ولا ننظر إلى حساب الفوائد التي سوف نجنيها، ولكننا مع الثقة في روح الحرية التي تحركنا" (٨٢).

ويتفق يوربيديس مع بيريكليز في الهجوم على السمة الأسي Burke، إذ يرد ذكر أسي Burke في مسرحية "الضارعات" على النحو التالي:

Σπάρτη μὲν ὡμή καὶ πεποίκιλται τρύπους,

"أسي Burke متجردة القلب" (٨٣).

وفي مسرحية أندروماغي (سطور ٣١٩ - ٣٢٩)، وفي مسرحية "هيراقليس" (سطور ٧٤٥ - ٧٥٧) يأتي وصف الأسي Burkeيين بأنهم مشهورين في اليونان بعدم العدل.

ويضيف ثوكيديديس أنهم مبطئون في العمل (٨٤)، وشاكرون في الآخرين ومحذرون في تحركاتهم (٨٥)، وجباء (٨٦). أما عن فضائلهم هم فيقول أنهم ذوي شهرة عظيمة بوصفهم محاربين ورجال محترمين (٨٧) وأنهم يعرفون فضائل طيبة (٨٨).

وهكذا تتجلّى سمة هامة من سمات الخطاب السياسي وهو التركيز على مساوى الخصوم والتركيز والبالغة في ذكر محسن المتكلم وقومه وأمنته.

٤- المساواة بين المواطنين : وبأي تفاصيل على هذا النحو:

"إن الجميع يقفون على قدم المساواة أمام القوانين في شئونهم وخلافاتهم الخاصة. وعند تحديد المكانة والمنزلة، لا يزال أي شخص شرعاً أكثر في الحياة العامة بسبب انتمامه الطبيعي وإنما بسبب ما عرف عنه من فضل، كل في مجال تميذه. فلا يقف الفقر أو الأصل المعمور حائلاً أمام أي شخص لديه القدرة على إسداء النفع للدولة" (٨٩).

وفي هذا يرى الفلسفه القدامي أن الديمقراطية التي تزعمت هذا المبدأ هي حكم الغوغاء والزعاع والدهماء ومن هم على شاكلتهم، ذلك أن الشعب يضم بالضرورة الأذميين والدهماء وغير الأكفاء (٩٠). كما أن اليونانيين

جعلوا مصطلح الشعب يعني مجموع الاثنين الذكور الأحرار من بلغوا سن العشرين، وبذلك أخرجوا النساء والأجانب المقيمين والعيid من مفهوم الشعب. كما أن السلطة السياسية في الواقع لم تكن في يد الأغلبية ذلك أن المواطنين الأحرار وحدهم كانوا يشكلون شبة محدودة لا تتجاوز عشر سكان المدينة في بعض الدوليات أو ثلثهم على أحسن الفروض (٩١).

ويرى الفقيه الفرنسي (بارثمي) (Barthemy) في كتابه "القانون الدستوري" أن عدد الأرقاء كان يبلغ في مدينة آثينا ٢٠٠ ألف، في حين أن عدد المواطنين الأحرار لم يكن يزيد عن ٢٠ الف ، اي ان عدد الارقاء يبلغ عشرة امثال عدد المواطنين الاحرار (٩٢). ويرى جورج سباين أن هذه الأرقام مبالغ فيها، وأن عدد الأرقاء لم يكن يزيد عن ثلث السكان (٩٣).

وبالعودة إلى الفلسفه اليونانيين نجد أفلاطون يرى في مقارنته بين الديمقراطية والمثل الأعلى للحكم أن حكم الفلسفه في الجمهورية هو الصواب (٩٤)، ويرى أن مفهوم الشعب في النظام الديمقراطي أنه مجموع الغوغاء أو الدهماء ومن هم على شاكلتهم (٩٥)

ويقول عن الديمقراطية : "أنها تنشر نوعاً من المساواة بين المتساوين وغير المتساوين على حد سواء" (٩٦)، وفي محاورة "بروتاجوراس" يقول سقراط ساخراً: لقد كان من الغباء أن يعين حكام المدينة بالاقتراع، إذ لا يرتضى المرء أن يقوم بهذه المهمة بحاراً أو نجاراً أو عازف ناي اختير بالقرعة" (٩٧) .

يؤكد ايسقراطيس نفس المعنى بقوله : "أن هناك نوعان من المساواة، أحدهما تمنح للجميع بقدر واحد، والثانية تعطي كل ما يناسبه، ويضيف أنه في زمن الماضي الجميل نبذ الاثنين المساواة التي تساوي بين الصالح والطالع في نفس الحقوق، ويلخص ذلك بقوله : واختاروا تلك التي تكرم كل فرد بما يستحقه" (٩٨) .

ويرى أرسطو أن الشعب اليوناني هو أرقى شعب وأن الباقى هم همج أو برايرة وأنه في داخل المجتمع اليوناني يتمتع الذكر الحر بكل الحقوق والامتيازات التي يورثونها أيضاً لأبنائهم، ويبقى العبيد وهم يمثلون القوة الجسدية فقط، والنساء وهن أقل مقدرة عقلية عن الرجل، ثم الأجانب الذين

لا يتمتعون بآية حقوق سياسية. كما يرى أرسطو أن مفهوم الشعب هو جمارة المواطنين الفقراء في مختلف المدن (٩٩). ولقد ارتاب أرسطو في المقياس الذي كانت تقدر بمقتضاه الحقوق ورأى أن المقياس كان الثروة أو المولد وحدهما (١٠٠). ويحذر أرسطو أيضاً من مخاطر الديمقراطية التي تستقطب الأغنياء في جانب والفقراء في جانب آخر، ويؤكد أنها نظام من الحكم يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي (١٠١).

ولقد آثار يوريبيديس في مسرحية "الضارعات" على لسان ثيسيوس عن أن المساواة يجب أن تكون بين الغنى والفقير أمام القانون (١٠٢).

٥- عن العربية، إذ يقول بيريكليوس :

"إننا نمارس الحرية في تصريف شئون السياسة. ويسود التسامح علاقتنا ومعاملاتنا اليومية فيما بيننا، فلا تضيق عندما يفعل جارنا شيئاً يروع له، ولا ننظر إليه تلك النظرة الناقمة.

ورهبة الحكام واحترام القوانين تمنعنا من الانحراف في الحياة العامة، وخاصة تلك التي شرعت بهدف حماية المظلومين" (١٠٣).

ويرد أفلاطون على هذا في كتابه "الجمهوريّة" بأن المدينة في ظل الديمقراطية تكون في قمة الفوضى، وواصل قائلاً: إن المدينة في ظل الديمقراطية تكون مليئة بالحرية، وخاصة حرية الرأي، فكل شخص حر يفعل ما يشاء .. وكل رجل يستطيع أن ينظم حياته بالطريقة التي يريدها... والناس مختلفون، ولن يكونوا جميعاً ملتزمين بأسلوب واحد في المعيشة.. كذلك الأجانب، وحتى النساء والعبيد يكونوا أحراراً مثل المواطنين (١٠٤).

ويرى أفلاطون أنه في مثل هذا النظام لا يكون المرء مرغماً على تولي أمور الحكم في الدولة حتى لو كان قادراً على ذلك، ما لم يكن راغباً ، ولا يكون مضطراً للحرب إذا حارب الآخرين، ولا الحفاظ على السلام ولو حافظ الآخرون، ما لم يكن يريد السلام بالفعل (١٠٥).

ويرى أرسطو أنه في مثل هذا النظام يعيش كل شخص كما يشاء، وهو أمر سبي (١٠٦). ويقول إيسوقراطيس في خطبة "الأريوباجوس" : "إن المواطنين في أيام الماضي الجميل لم يكونوا في حاجة إلى الكثير من

المشرفين على ترتيبهم، ف مجرد أن يصبحوا رجالاً كان لهم أن يفعلوا ما يشاءون"(١٠٧). وحضر كذلك على أن يستعيد الأريوباجوس سلطته القديمة، فيما يتعلق بالرقابة على حياة المواطنين خاصة.

٦- السياسة الخارجية وتبرير "الإمبريالية" الأثينية :
يقول بيريكليس مدافعاً عن الإمبراطورية الأثينية بأنها تأتي كرغبة من الرجال في العمل، وذلك على النحو التالي :

καίτοι
ταῦτα δέ μὲν ἀπράγμων μέμψαιτι ἄν, δέ δὲ δρᾶν τι καὶ αὐτὸς
βουλόμενος ζηλώσει. εἰ δέ τις μὴ κέκτηται, φθονήσει.

" وهذه الأشياء ربما يذمها الإنسان غير المشغول بالعمل، وسوف يمتحناه ذلك الذي يرغب في عمل أشياء مثلها، ولكن لو أن فرداً لم ينجز شيئاً فإنه سوف يحسدها"(١٠٨).

والمقصود بهذه الأشياء هنا هو أعمال التوسيع الخاصة بإقامة الإمبراطورية الأثينية والحفظ عليها وهذه الفقرة تمثل انعكاساً للنزاع بين المؤيدين لأنثينا صفيرة محافظه وأثينا ديمقراطية استعمارية وأن بد وجهاً نظر المؤيدين لأنثينا الديمocratية الاستعمارية مبررة تماماً ، وذلك عندما يظهر بيريكليز بوصفه معارضاً للأثرياء والمؤيدين للسلام والوفاة . ويمكن تلخيص هذه النزاع في التعارض بين *ποδευπαγμασύνη* "التدخل في شئون الغير" و *ἀπραγματία* "حب الحياة الهادئة"(١٠٩) .

وهذا تبيّنه مسرحية الضارعات "ليوربيديس، عندما تثير "إثيرا" "تيسيوس" ملك أثينا للتدخل في طبيه لصالح أرجوس التي سقطت، إذ تقول إن خصوم أثينا يتحدون عنها بازدراء بسبب ما جبته على نفسها من نزاعات أجنبية، بالإضافة إلى أنها، أي أثينا، تعارضهم بشكل متكبر .

وتضيف قائلة :

ἐν γὰρ τοῖς πόνοισιν αἴξεται.

αἱ δὲ πόνχοι σκοτεινὰ πράσσουσαι πόλεις
σκοτεινὰ καὶ βλέπουσιν εὐλαβούμεναι.

"أن الدولة تنمو من خلال أعمالها، ولكن هناك دول هادئة تجز في الظلم ودول حذرة ترى في العتمة"(١١٠).

وفي نفس المسرحية تتكرر هذه الأفكار في أوج النزاع بين ثيسبيوس ملك آثينا ورسول طيبة علي النحو التالي:

{Κη.} πράσσειν σὺ πόλλῃ εἴωθας ή τε σὴ πόλις.

{Θη.} τοιγάρ πονοῦσα πολλὰ πόλλῃ ψύδαιμονεῖ.

"الرسول: لقد تعودت وكذلك مدینتك أن تنجزوا الكثير.

ثيسبيوس: ذلك لأن الخيرات الكثيرة تأتي من خلال الأعمال الجادة(١١١) .

وكذلك أيضاً في عمل ثوكيديديس "حرب البليوبونيز" عندما يقول القبياديس في المناظرة التي تتعلق بالتدخل في صقلية :

καὶ οὐκ ἐκ τοῦ αὐτοῦ ἐπισκεπτέον ὑμῖν τοῖς
ἄλλοις τὸ ἕσυχον, εἰ μὴ καὶ τὰ ἐπιτηδεύματα ἐξ τὸ ὄμοιον
μεταλήψεσθε.

"كما أنكم لن تضعوا في اعتباركم السياسة الهدئة مثلها يفعل الآخرون الذين هم في نفس الدائرة ، إذا لم تشاركوا أيضاً في السياسات المتبعة بنفس القدر مع الآخرين(١١٢)"

و كذلك قول بيريكليس في تبريره التدخل في شؤون الغير πολὺν πραγματύνη
فاصدا تبرير الإمبراطورية التي قصدت تغيراً شاملًا ووطنياً يهدف إلى القوة والثراء :

καὶ τὸ πένεσθαι οὐχ ὅμολογεῖν τινὶ αἰσχρόν,
ἀλλὰ μὴ διαφεύγειν ἔργῳ αἰσχιον.

"معنا لا يكون عاراً بالنسبة للرجل أن يعترف بالفقر، ولكن العار الأعظم هو ألا يعمل ما في وسعة كي يتتجنبه(١١٣)".

وهذا هو ما ورد عند سوفوكليس في "أوديب ملكا"

Τὸ καλῶς δι' ἔχον
πόλει πάλαισμα μήποτε λῦ-
σαι θεὸν αἰτοῦμαι.

"لَكُنْ أَدْعُو اللَّهَ ، الَّذِي اتَّخَذَنَا عَوْنَانِ وَنَصِيرًا ، أَلَا يَصْرِفَنَا أَبْدًا عَنِ الْكَفَاحِ فِي سَبِيلِ الْوَطْنِ (١١٤) ."

وفي مراحل المفاوضات بين أثينا واسبرطة قبل اندلاع حرب البليبيونيز (٤٣١-٤٤٠ق.م) تحدث ممثل الأثينيين مبرراً لمسكتهم بامبراطوريتهم واستخدامهم لحلف ديلوس كآلية حرب أثينية بأنه مماثل لموقف اسبرطة في تزعيمها لمدن البليبيونيز ، وبنصف قائلاً :

² οὗτοι οὐδὲ τίμεις θαυμαστὸν οὐδὲν πεποίηκαμεν οὐδὲ ἀπὸ τοῦ ἀνθρωπείου τρόπου, εἰ ἀρχὴν τε διδομένην ἔδεξάμεθα καὶ ταύτην μὴ ἀνεῖμεν ὑπὸ¹ τῶν μεγίστων νικηθέντες, τιμῆς καὶ δέους καὶ ὀφελίας, οὐδὲ αὖ πρώτοι τοῦ τοιούτου ὑπάρχαντες, ἀλλ’ αἱεὶ καθεστῶτος τὸν ἥσσω ὑπὸ τοῦ δυνατωτέρου κατείργεσθαι,

"لا غرابة إذا كان مسناناً يتفق ومتالوف الطبيعة البشرية . لقد ورثنا الإمبراطورية وتسلمنا قيادتها ونرفض التفريط فيها ، وترغمنا على هذا ثلاثة دوافع هامة الطموح والخوف والمصلحة . ولسنا أول من يفعل هذا فمن المسلم به دائمًا أن يخضع الضعيف للقوي (١١٥) ."

ويتكرر استخدام هذه السمة الثلاثية عند ثوكيديديس وهي الخوف^{٤٥} والمجد^{٤٦} والمصلحة الذاتية^{٤٧} في (ك / ف ١/٧٤، ف ٣/٧٥، ف ٧٦، ٣-٢، و ك ٣ ف ٤/٢) كما تظهر مبررات أخرى عديدة لقيام الإمبراطورية والسياسة التوسعية الأثينية ، ومنها قول ثوكيديديس :

πᾶσι δὲ ἀνεπίφθονον τὰ ἔνυμφέροντα τῶν μεγίσ-
των πέρι κινδύνων εὖ τίθεσθαι.

"لا يلام من يعد بشكل جيد أغلب مقوماته أمام كل الاحتمالات وبصفة خاصة المخاطر الحسام" (١١٦) .

وهذا ما يتعدد صداه عند يوربيديس في مسرحية " الكيكلوبيس " إذ يقول أن تلك القوة لا تعرف قيوداً أخلاقية (١١٧) .

ويورد ثوكيديديس ما سمي بالحوار الميلي الذي دار بين مندوب عن الأثينيين وشعب جزيرة ميلوس الحليفة لأثينا يظهر فيه سمة الاستعلاء والغطرسة الإمبريالية من جانب الأثينيين، ومن ذلك قول مندوب الأثينيين:

ὅτι δίκαια μὲν ἐν τῷ ἀνθρωπείῳ
λόγῳ ἀπὸ τῆς ἵσης ἀνάγκης κρίνεται, δυνατὰ
δὲ οἱ προύχοντες πράσσουσι καὶ οἱ ἀσθενεῖς
ξυγχωροῦσιν.

إن الأمور المشروعة تكون محل بحث يأتي في حجج إنسانية فقط عندما تكون الضرورة على كلا الجانبيين متساوية، وإن الأقوياء ينتزعن ما هو ممكн، بينما الضعفاء يذعنون" (١١٨) .

ويذكر نفس المسكك في مناقشة تمرد أهل موتيليني ، إذ يقرر كليون بنفس الروح مخاطبة الائتينيين قائلاً :

οὐ σκοποῦντες ὅτι τυραννίδοι ἔχετε τὴν ἀρχήν

إنكم لا تدركون أن الإمبراطورية التي لديكم هي طغيان" (١١٩) .

ويضيف ثوكيدidis فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للإمبراطورية الائتية التي يدينها صراحة بالإمبريالية القاسية التي انتهت بعقاب عادل وذلك من خلال وصفه إخضاع أثينا لناكسوس الحليف الأولى التي حاولت الانشقاق عليها ، بقوله:

Ναξίοις δὲ

ἀποστάται μετὰ ταῦτα ἐπολέμησαν καὶ πολιορκίᾳ παρεστήσαντο, πρώτη τε αὕτη πόλις ξυμμαχὶς παρὰ τὸ καθεστηκός ἐδουλώθη, ἐπειτα δὲ καὶ τῶν ἄλλων ώς ἐκάστη ξυνέβη.

"بعد ذلك شنوا حرباً على أهل ناكوس الذين ثاروا وقهرواهم بالحصار وهذه كانت أول مدينة حليفه يتم استبعادها بعنف على عكس العرف السائد ، ولكن بعد ذلك تم استبعاد آخرين أيضاً مثلما حدث في كل حالة" (١٢٠) .

ويؤكد ثوكيدidis على لسانه هو (١٢١) بأن أثينا كانت على الصعيد الخارجي بغية ومكرهه من حلفائها ورعاياها الذين خضعوا بالخوف والقوة ودهما وكانتوا توافقن للخروج عليها متى سنت لهم الفرصة . كما يشير إلى أن الائتينيين قد انتهكوا حقوق الحلفاء باللغاء المؤتمر الاتحادي لحلف ديلوس قائلاً:

ἡγούμενοι δὲ αὐτονόμων τὸ πρῶτον τῶν
ξυμμάχων καὶ ἀπὸ κοινῶν ξυνόδων βουλευόντων

في البداية كان الحلفاء مستقلين تحت قيادتهم وسياساتهم التي يقرونها وما تشر عن الفيدرالية " (١٢٢) .

ولقد ركزت أثينا القضاء الجنائي بين يديها في الحلف كي تضمن حماية أصدقاءها وعقاب أعدائها في مدن التحالف (١٢٣) . ولقد استغلت أيضاً حلفاءها بشكل سافر في إنفاق جزء من الرصيد الاحتياطي للحلف لإعادة بناء معابدها، كما كان معظم الحلفاء يساهمون بالمال في دعم الأسطول الأثيني الذي يضمن لها التفوق البحري. كما أنها كانت توزع على مواطنها الأرضي المنزوعة من الجماعات المتحالفة الثائرة أو من الأفراد . ومن مبررات هذا السلوك الأثيني مع الحلفاء كان الصراع مع أسبطية التي كانت تنتهج نفس السلوك في استغلال حلفاءها من أجل أغراضها الخاصة وفي مقدمتها حمايتها من ثورات الهيلوت (١٢٤) .

وكانت أثينا تدعى أيضاً سعيها من أجل حرية الشعوب وإرساء دعائم الديمقراطية في المدن المحيطة بها . مثل ذلك ما طرقة أفلاطون في صياغة هزلية في محاورة مينيكسينوس بقوله :

συνέβαλον μὲν
ἐν Τανάγρᾳ ὑπὲρ τῆς Βοιωτῶν ἐλευθερίας Λακεδαιμονίους
μαχόμενοι.

"لقد خاضوا حرباً ضد الأسباطيين في تناجرًا من أجل حرية أهل بويوسيا" (١٢٥)
وكذلك قوله :

πολλοὶ μὲν ἀμφὶ Σι-
κελίαν πλεῖστα τρύπαια στήσαντες ὑπὲρ τῆς Λευντίνων
ἐλευθερίας,

"لقد رفع الكثيرون منهم العديد من لواط النصر في صقلية في سبيل حرية أهل ليونتيوس" (١٢٦) .

وفي خطب ديموستينيس يتعدد هذا الادعاء على النحو التالي : "أن الأثينيين حماة الديمقراطية أينما حلوا، إن أثينا يجب أن تكون زعيمة اليونان الحرة ضد طغيان مقدونيا" (١٢٧) .

وأيضاً في الخطاب الجنائزي للسياس وفى البانيجيريكوس Panegyricus وفي الباناثينايكوس Panathenaicus لايسقراطيس حيث نجد المتكلمين يسبون في الحديث عن أمجاد الإمبراطورية الأثنينية وأهدافها السامية، إلى جانب أن أثينا لم تهب حلفاءها الرفاهية فحسب بل وهبتهم الحرية أيضاً، فلما حلت كانت تحررهم من الطغاة والوليغارخيين وتسبغ عليهم نعم الديمقراطية (١٢٨).

وينتقد أفلاطون هذه الديمقراطية الأثنينية المدعية والأمبريالية قائلاً : "وتأتي الديمقراطية عندما يهزم الفقراء الآخرين الأغنياء ويقتلونهم أو يحرقونهم ثم يتقاسمون الحكم والوظائف بالتساوي مع الباقيين" (١٢٩). ويقول أرسطو في هذا الشأن : "تصبح جمهرة الغالبية هي الحاكمة بدلاً من القانون، وعندما يحدث هذا تصبح القرارات أكثر فاعلية من القانون" (١٣٠) وهو يرى هنا أنه بالديمقراطية يمكن تخلي القوانين لداعي خاصة عن طريق الأغلبية في الجمعية ، وبذلك تفعل الأغلبية ما كان يفعله الطاغية الأغريقي التقليدي . كما يصر أرسطو بشدة على أن الديمقراطية توجه نحو مصلحة الفقير، وأنه إذا فرض وكان الأغنياء في المدينة أكثر من الفقراء فإن حكم الأقلية سيسمى ديمقراطية" (١٣١) .

ويؤكد كسينوفون على هذا بقوله على لسان سقراط تعريفاً للقانون بأنه "ما سنه المواطنون بعد اتفاقهم على ما يجب عمله وما يجب تجنبه" (١٣٢). وقد كان لا يتردد في التسليم بأن ما سنه المواطنون يمكنهم أن ينقضوه، مثلاً يمكنهم إقرار السلام بعد أن يكونوا قد أعلنا الحرب. ويعطينا كسينوفون أيضاً صورة حية لتعسف الديمقراطية وخروجها على القانون ، وذلك أثناء حرب البليبونيسوس ، وذلك عندما دانت الجمعية تقاليدها في حالة هستيرية وحكمت بالاعدام على القادة الذين كانوا يذرون المعركة في أرجينوساي بعد تصويت عاجل وسريع ، وهو ما كان يعد أمر شاذ (١٣٣) . وفي رسالة كسينوفون الساخرة عن الدستور نجد يرى أن فاعلية الديمقراطية تقوم على النهوض بمصالح الرعاع الفقراء على حساب الخيارات الأغنياء ، ويفترض في شكل ساخر أن الخيارات إذا ما واتتهم الفرصة سوف يحكمون لمصلحتهم الخاصة وهو ما يضر بالفقراء (١٣٤) .

وختاما يمكن القول أن النظام الديمقراطي الآثيني لم يكن يختلف عن كل أنظمة الحكم على مدار التاريخ ذلك أن القائمين عليه قد وظفوه لخدمة مصالحهم الشخصية أولاً ، وكانتوا في سبيل ذلك يخوضون معارك ضد معارضتهم وصلت إلى درجة القتل واغتصاب ممتلكات وحقوق خصومهم وأيضاً استبعادهم أن لزم الأمر .

ولعل موقف الديمocrاطية من إعدام سقراط هو أبلغ دليل ، ذلك أنه اشتهر بين الآثينيين بعدم افتتانة بالنظام الديمقراطي الآثيني طيلة حياته ، وحرص على نقل أفكاره السياسية إلى شباب الأرستقراطيين ، و لقد ارتبطت هذه الأفكار بالعداء المطلق للديمقراطية و الميل إلى النظام الاسبرطي . ولقد سجل أرسطوفانيس في مسرحية السحب " (عام ٤٢٣ ق.م) ، رأى أحد تلاميذ سقراط من الأرستقراطيين ، على النحو التالي:

{ΦΕ.} θές ἦδον καινοῦς πράγμασιν καὶ δεξιοῖς δύμαλεῖν
καὶ τῶν κριθεστώτων νόμων υπερφρουνεῖν δύνασθαι.

"ما أمنع أن يتعرف الإنسان على النظريات الجديدة البارعة ، وأن ينظر إلى القوانين السائدة باحترار" (١٣٥) .

ويشير في مسرحية " الطيور " إلى هؤلاء الشباب بقوله :

ἔλακωνυμάνουν ἀπαντες ἀνθρωποι τύτε,
ἔκομων, ἐπείνων, ἐρρύπων, ἐσωκράτων,
σκυτάλι' ἐφόρουν.

"رجال مولعون جميعهم بحب إسبرطة، يسيرون بشعر طويل أشعث بلا طعام،
وثياب فدرة، سقراطيون مسلحون بالعصى" (١٣٦) .

ولقد توعد سقراط في محاجرة "الدفاع" لأفلاطون الديمقراطيين بعد أن أصدرت المحكمة قرارها بإعدامه بانتقام حركات الشباب الأرستقراطي له منهم، وهدد المحكمة قائلاً: "أيها الرجال، لقد أصدرتم حكمكم هذا، معندين أنكم قد حررتم أنفسكم من أي حساب عما أقترفتم، وأنني أرى أن الأكثر شباباً منا سيكونون أشد قسوة وأكثر إيذاء لكم . فإذا كنتم تظنون أنكم بقتلي ستمنعون أي إنسان من لومكم وأخذكم بما أسامتك ، فقد خاب ظنكم" (١٣٧) .

ومن المعروف أن الاتهام الذي حوكم وأعدم بسببه سقراط كان علاقته الفكرية والعلمية بالرجال الذين قادوا ثورات الأقلية الثلاث في السنوات السابقة على محكمته وعدائهم المستمر للديمقراطية. وبالإضافة إلى هذا أن هذه المعارضة السقراطية للديمقراطية كانت تمثل أتجاهًا شاع بين العديد من المثقفين مثل ثوكيدidis وأفلاطون وكسينوفون وأرسطو والقياديis مثلما رأينا من قبل. وفي المقابل كانت هناك كثرة غالبة من الأنثنيين آمنت بالديمقراطية وقررت المحافظة عليها ضد حكم الأقلية، بل وحاربوا من أجل استمرارها (١٣٨).

وعلى إية حال يمكن القول أن الدول الأيجية بعد أن كانت متحدة في قضية مشتركة هي الحروب الفارسية، وبعد أن انتهت المعركة، كان التقدم الأنثني بداية من عام ٤٦٦ ق.م.) نحو الحاضر بحيث أصبحت النبلة القديمة مجرد ذكرى لماض قد ولد اختار الكثيرون من أعضاء العائلات المشهورة هذا الاتجاه، كما أصبح العيش في عالم الحساسية والأخلاق والعرف الموروث نوعاً من الرفاهية. كما أن من رغب من الدول في الاستمرار والتواجد القوى كان عليه أن يتمسك بالاستخدام الماهر للقوة، والقوة وحدها، (١٣٩) فلعلم قد تغير و المناهج و الأسس كان يجب أن تتغير معه، و من ثم تم التخلص عن المذهب المحافظ و أصبح هناك ايماناً بالديمقراطية الامبرالية. (١٤٠) ولقد استلزم ذلك استراتيجيات جديدة وأحياناً بغيضة من جانب العائلات الاستقراطية التي ارادت الحفاظ على مظهرها السلفي في الحياة العامة، فاستبدلوا الاعتماد على المناصب بوصفهم كهنة أو قادة عشائر بابتكار أشكال جديدة للنجاح السياسي مثل الكرم و الخدمات العامة و المهارة في المناوشات التي تدور في الجمعية الشعبية (الإكلسيسا)، و كذلك الدفاع عن النفس في المحاكم القانونية، و هكذا كان الظهور المتألق لمعلمى فن الريطوريقا والبراعة السياسية وهم السوفسكيين الذين أخذوا على عاتقهم تنمية المهارات السياسية والخطابية تحت شعار أن الدلالة الحقيقة على براعة المتحدث هي مقدراته على جعل الأسوأ يبدو و كأنه الأحسن. (١٤١)

الهوامش والمراجع :

(١) د. مصطفى العبادى، ديمقراطية الأثينيين، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٢، العدد ٢، ١٩٩٣، ص ٥٢.

G. Glotz, la Cité Greque, Paris 1928, P. 39 ff. D.L. Page, The Homeric world, New-York 1962, PP. 1-14. id., History and the Homeric Iliad, Univ. of California press, 1995. Peter V. Jones, The world of Athens, Cambridge Univ. Press, 1984, PP. 1-61 .

(٢) د. مصطفى العبادى، المرجع السابق، ص ٥٣ .

Peter V. Jones, Ibid. A.M. Snodgrass, The Dark Age of Greece, Edinburg Univ. Press, 1972 .

(٣) د. مصطفى العبادى، المرجع السابق، ص ٥٣-٥٤ . راجع أيضاً إليادة هوميروس: ك٢/٨٤-٥٣، ك١٢/٢٧٧-٢١١، ك٩٥/٧٥-٩٥ . ١٣٦-٢٣٧.

Peter V. Jones, Ibid.

(٤) د. مصطفى العبادى، المرجع السابق، ص ٥٥-٥٦ .

Peter V. Jones, Ibid.

(٥) د. مصطفى العبادى، المرجع السابق، ص ٥٨ . - راجع أيضاً.

A. Andrews, The Greek Tyrants, London, Hutchinson, 1956. Glotz, op.cit pp. 117-136

(٦) C.A. Powell, Athens and Sparta, London 1988, PP.96-135, 214-262.

Peter v. Jones, op. cit, P.356 ff.

(٧) د. مصطفى العبادى، المرجع السابق، ص ٥٨ . راجع أيضاً:

V. Ehrenberg, The Greek State, Oxford, Blackwell, 1960 .

C.A. Powell, op. cit, PP 262-336. Peter V. Jones, op. cit, PP. 1-16

(٨) د. مصطفى العبادى، المرجع السابق، ص ٦٠ . أرسطو "الدستور الأثيني" ٣/١-٥

Peter V. Jones, op. cit.pp. 210-216

(٩) د. مصطفى العبادى، المرجع السابق، ص ٦٠ . أرسطو "الدستور الأثيني"

٨/٢

Peter V. Jones, op. cit.pp. 208-209

(١٠) G. Glotz, op. cit, pp.179:212. Peter V. Jones, op. cit, pp. 201 : 206

(١١) د. مصطفى العبادى، المرجع السابق، ص ٦١ . أرسطو "الدستور الأثيني" ٤/٤

Peter V. Jones, op. cit. pp. 206-208. G. Glotz, op. cit, pp. 213 : 238

(١١) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق ، ص ٦١. أرسطو "الدستور الأthenي" ، ٢-١ / ٢ ، بلوتارخوس ، "صولون" ١٢.

Peter V. Jones, op. cit. pp. 5 : 8

(١٢) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٦١.

Peter V. Jones, op. cit. pp. 5 : 10

(١٣) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٦٣. أرسطو "الدستور الأthenي" ٥ / ١-٢ . بلوتارخوس، "صولون" ١٣ : ١٤ .

(١٤) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٦٣. أرسطو"الدستور الأthenي" ٦ / ٧-٢ ، ٤ / ١٢ ، بلوتارخوس، "صولون" ١٥ / ١٥ ، ٣ / ١ ، ١٦-٣ .

(١٤) أرسطو "الدستور الأthenي" ٤ / ٢ .

(١٥) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٦٧. أرسطو "الدستور الأthenي" ٨ / ٤ . بلوتارخوس، "صولون" ١٩ .

(١٦) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٦٧. أرسطو "الدستور الأthenي" ٨ / ٤-٥ .

(١٧) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٦٨. أرسطو "الدستور الأthenي" ٨ / ٥ . بلوتارخوس، "صولون" ٢٠ : ١ .

(١٨) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٠. أرسطو "الدستور الأthenي" ٦ / ٢ . بلوتارخوس، "صولون" ٣١ : ١ .

cf. N.G.L. Hammond, Studies in Greek History, Oxford 1973,
P.183 .

(١٩) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧١. هيرودوت ٥ / ٥-٥٥ . أرسطو "الدستور الأthenي" ١٩ / ١-٦ . أثينايوس ٦٩٥ = فصل ١٥ .

(٢٠) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٢. أرسطو "الدستور الأthenي" ١٣ / ٥ ، ٢٠ ، ٢٨ / ٢ . هيرودوت ٦٦ / ٥-٧٤ الذي يقدم اختلافات في ترتيب بعض التفاصيل، إلا أنها أقل إقناعاً من تصور أرسطو.

cf. Von K. Fritz & Ernst Kapp, Aristotle's Constitution of Athens and Related Tests, 162 N. 46 .

(٢١) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٢. أرسطو "الدستور الأthenي" ٢١ / ١ .

(٢٢) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٣. أرسطو "الدستور الأthenي" ٢١ / ١-٢ .

(٢٣) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٢. أرسطو "الدستور الأthenي" ١٦ / ٥ ، ٢١ / ٦-١ ، هيرودوت ٥ / ٥-٦٩ . ٧٤-٧٥ .

(٢٤) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٥ .

K. Von Fritz & E-Kapp, Op. Cit, P. 165 n-55 .

(٤٥) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٦. أرسسطو "الدستور الثاني" ٢/٢٢

(٤٦) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٦. أرسسطو "الدستور الثاني" ١/٢٣

(٤٧) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٧. أرسسطو "الدستور الثاني" ٣/٢١ ، ٢/٢٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٤ .

(٤٨) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٧. أرسسطو "الدستور الثاني" ١/٢٢

(٤٩) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٨. أرسسطو "الدستور الثاني" ٤-٢٣

(٥٠) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٩. أرسسطو "الدستور الثاني" ٢٥

(٥١) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٩. أرسسطو "الدستور الثاني" ٣-٢/٢٦ ، ٣-٥٣ ، ١/٥٣ .

(٥٢) مثل ذلك أجور المواطنين عن الحملات العسكرية أثناء حرب البليبيونسيوس، وكذلك المواطنين أعضاء المحاكم، ومناصب الأرخونية وأعضاء لجان المتابعة Prytaneis في مجلس الشورى أثناء دورتهم .
راجع د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٨٠ .

(٥٣) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٨٢. ثوكيديديس ٣٥/٢ - ٤٦ .

(٥٤) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٨٥. أرسسطو "الدستور الثاني" ١/٢٩

(٥٥) قارن : M.H Jameson, "Sophocles and the Four Hundreds", Historia, xx, 1971, PP.541-568 .

د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٨٦. ثوكيديديس ١/٨ ، ٦٧ ، ٣-٢/٢٩ .

(٥٦) قارن : P.J Rhodes, "The Five Thousands in Athens 1st Revolution of 411 B.C.," JHC, XC11, 1972, PP. 115-117 .

د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٨٦. أرسسطو "الدستور الثاني" ٣٢-٣٣-

(٥٧) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٧٨ .

(٥٨) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٩٩. كسينوفون "التاريخ الهليني" ٤/٤-٢١ . أرسسطو "الدستور الثاني" ٣٥-٣٤ .

(٣٩) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ٩٨ : ٩٩ . كسينوفون
"التاريخ الهليني" ٢/٤٣ ، ٤٣/٤/٢ ، . أرسسطو "الدستور الأthenي" .
.٣٨

(٤٠) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ١٠٣ .. أنظر أيضاً:
A.H.M. Jones, Athenian Democracy, Blackwell- Oxford,
19662, PP. 48-49
M.I. Finley, Democracy, Ancient and Modern, Rutger Univ.
Press New-Jersy, 1973, P. 24ff .

(٤١) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ١٠٤ .. راجع أيضاً:
Kurt A. Roaflaub, "Contemporary Perceptions of Democracy
in fifth century Athens in Aspects of Athenian Democracy,"
ed. by J. Rufus Fears, Univ. of Copenhagen, 1990, P. 39f .

(٤٢) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ١٠٥ .. راجع أيضاً:
Finley, op. cit, p. 51ff .

(٤٣) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ١٠٤ . أرسسطو "الدستور
الأthenي" ٧. ديموسيثينيس ٨٩/٥٩ ، ٨٩/٢٤ ، ٥٩/٤٦ .

(٤٤) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ١٠٥ . أرسسطو "الدستور
الأthenي" ٢/٤٣ ، ٢/٤٣ . أنظر أيضاً:

Jones, op. cit.p. 105
J.A.O. Larsen, Representative Government in Greek and
Roman History, pp. 5:9.

(٤٥) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ١٠٥ . أرسسطو "الدستور
الأthenي" ٤/٤٥ . ديموسيثينيس ١٨٥/١٩ ، ١٨٥/١٩ .

(٤٦) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ١٠٥ . أرسسطو "الدستور
الأthenي" ١/٤٧ .

(٤٧) Jones, op. cit., P. 123. Peter V. Jones, op. cit. PP. 216 -
226. G. Glotz.

د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ١٠٧
op. cit., PP. 270-307

(٤٨) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ١٠٧
Jones Op. Cit., P. 52.

(٤٩) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ١٠٨ . ديموسيثينيس "Proem." 48
أرسسطو "أخلاق نيقوماكسن" ، ١٦/١/٥ .

(٥٠) د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ١٠٧ ، ١٢٩٢ .
أرسسطو "السياسة" .

(٥١) ثوكيديديس : ك/٢ ف/٣٥ : ٦٤ .

- (٥١) ثوكيديديس : ك/٢٧ ف . ١ :
- (٥٢) ثوكيديديس : ك/٢١ ف . ٤ :
- (٥٣) ثوكيديديس : ك/٢٨ ف . ٢ :
- (٥٤) ثوكيديديس : ك/٢٧ ف . ١ :
- (٥٥) سطور ٤٠٩ : ٤٢٥ .

{Κη.} ἐν μὲν τόδι ἡμῖν ὥσπερ ἐν πεσσοῖς δίδως

γλώσσῃ κατασχὼν δῆμον, οὐδὲν ὥν τὸ πρίν.

(٥٦)

εἰς δὲ στρατεῖαν πάντας Ἀργείους ἄγων,
μάντεων λεγόντων θέσφατ', εἰτ' ἀτιμάσσας
βίᾳ παρελθὼν θεοὺς ἀπώλεσας πόλιν,
νέοις παραχθείς, οἵτινες τιμώμενοι
χαίρουσι πολέμους τ' αὐξάνοντος' ἀνευ δίκης,
φθείροντες ἀστούς, οἱ μὲν ὅπως στρατηλατῇ.
οἱ δὲ ὡς ὑβρίζῃ δύναμιν εἰς χειρας λαβῶν,
ἄλλος δὲ κέρδους εἴνεκ', οὐκ ἀποσκοπῶν
τὸ πλῆθος εἴ τι βλάπτεται πάσχον τάδε.

: a/ 1:3/ ٤٦٣ (٥٧)

ἐπιτηδεύει, οὐκ οἶδα_κοὶ γὰρ ὅρτι ἐκ τοῦ λόγου οὐδὲν ἡμῖν
καταφανές ἐγένετο τί ποτε οὗτος ἡγεῖται_δ δι' ἔγω καλῶ
τὴν ρητορικήν, πράγματός τινός ἐστι μύριων οὐδενὸς τῶν
καλῶν.

: a/ 6:8 ٤٥٦ (٥٨)

τὴν αἰτίαν ἐκάστου μὴ ἔχειν εἰπεῖν. ἔγω δὲ τέχνην οὐ
καλῶ δ ἀν ἦ ἄλογον πρᾶγμα. τούτων δὲ πέρι εἰ ἀμφισβητεῖς,
ἐθέλω ὑποσχεῖν λόγον.

a / ٥٢١ (٥٩)

b - d / ٥١ . (٦٠)

.a / ٤٥٦ (٦١)

.a - c / ٥١ . (٦٢)

(٦٢) / ٥١٨ - γ d.

Symposium 175/d .

(٦٣) Reb. 3:389/b-c.

(٦٤) / ٣٠٣ c - b.

(٦٥) R.W. Sharples, "Plato on Democracy and Expertise",
Greece & Rome .

Vol. XL1, N: 1, April 1994. Albin Lesky, A History of Greek
Literature, 2nd ed., Translated by James Willis and Cornelis
de Heer, New York, 1996, PP.500 - 506 .

(٦٦) Harvy Yunis, *Taming Democracy*, Cornell Univ. Press 1996, PP. 28-29 77, 80-90

(٦٧) Michael J. Sandel, "Deway Rides Again", *The New York Review*, 9 May .

.P.35 ، ١٩٦٦

(٦٨) Mogens Herman Hansen, "The tradition of the Athenian Democracy.."

Greece & Rome, Vol. xxxix, I, April 1992, P.18. M. Gauchet, *De la Liberté chez les Modernes: écrits politiques*, Paris, 1980, PP. 494-5, 500-9 .

(٦٩) M. Gauchet, op. cit, pp. 496-500. M.H. Hansen, ibid .

.M.H. Hansen, op. cit, p.18 (٧٠)

.Id., P.19 (٧١)

XXXVIII. "Καὶ μὴν καὶ τῶν πόνων πλείστας ٢-١/٣٨ ف/٢ ثوکیدیدیس. (٧٢)
ἀναπαύλας τῇ γνώμῃ ἐπορισάμεθα, ἀγῶσι μέν
γε καὶ θυσίαις διετησίοις νομίζοντες, ιδίαις δὲ
κατασκευαῖς εὐπρεπέσιν, ὃν καθ' ἡμέραν ἡ τέρψις
τὸ λυπηρὸν ἔκπλήσσει. ἐπεσέρχεται δὲ διὰ
μέγεθος τῆς πόλεως ἐκ πάσης γῆς τὰ πάντα, καὶ
ξυμβαίνει ἡμῖν μηδὲν οἰκειοτέρᾳ τῇ ἀπολαύσει
τὰ αὐτοῦ ἀγαθὰ γιγνόμενα καρπούσθαι ἢ καὶ τὰ
τῶν ἄλλων ἀνθρωπῶν.

١/٤٠ ف/٢ ثوکیدیدیس. (٧٣)

'Φιλοκαλοῦμέν τε γὰρ μετ' εὔτελείας καὶ φιλοσοφοῦμεν
ἄνευ μαλακίας. πλούτῳ τε ἔργου μᾶλλον καιρῷ ἢ λόγου
κόμπῳ χρώμεθα,

٥ / ٤٠ ف/٢ ثوکیدیدیس. (٧٤)

καὶ μόνοι οὐ τοῦ ξυμφέροντος μᾶλλον.
λογισμῷ ἢ τῆς ἐλεύθερίας τῷ πιστῷ ἀδεώς τινα
ἀφελοῦμεν.

.Menex. 235/b (٧٥)

راجع أيضاً: د. عبد الله ح. المسلمي، "أفلاطون" محاورة منكسينوس أو عن
الخطابة، منشورات الجامعة الليبية - كلية الآداب ١٩٧٢، ص ٥٠ - ٥١

David Braund, "The Luxuries of Athenian Democracy",
Greece & Rome, Vol. XL1, N: 1, April 1994, PP. 39 - 47 .
Republic, 372 - ٣ (٧٦)

.Corgias, 522/a. cf. 518/C- 519 / b (٧٧)

.Republic, 559/c- 560/c (٧٨)

٤ : ١/٣٩ . ك/٢ ف (٧٩) ثوكيديديس .

'Διαφέρομεν δὲ καὶ ταῖς τῶν πολεμικῶν μελέταις τῶν
ἥσσον ἐπὶ τοὺς ισοπαλεῖς κινδύνους χωροῦμεν.

١/٤٠ . ك/٢ ف (٨٠) ثوكيديديس .

'Φιλοκαλοῦμέν τε γάρ μετ' εὐτελείας καὶ φιλοσοφοῦμεν
ἄνευ μαλακίας. πλούτῳ τε ἔργου μᾶλλον καιρῷ ἢ λόγου
κόμπῳ χρώμεθα, καὶ τὸ πένεσθαι οὐχ ὅμολογεῖν τινὶ αἰσχρόν,

٤-٢/٤٠ . ك/٢ ف (٨١) ثوكيديديس .

ἔνι τε τοῖς αὐτοῖς οἰκείων

ταῦτα μὴ ἀποτρεπόμενοι ἐκ τῶν κινδύνων.

٥/٤٠ . ك/٢ ف (٨٢) ثوكيديديس .

καὶ μόνοι οὐ τούς ξυμφέ-

ροντος μᾶλλον λογισμῷ ἢ τῆς ἐλευθερίας τῷ πιστῷ ἀδεῶς
τινὰ ὀφελοῦμεν.

. ١٨٧ سطر (٨٣)

ك - ٢/٥٥ ثوكيديديس . ك/١ ف - ٥/١٣٢ ، ٢/١١٨ ، ٧٠ . ٤/٤ ف (٨٤)

. ٢/٩٦ ك/٢ ف/٥

١٠٢ ، ٢/٩٠ . ١/١٣ ك/٣ ف - ٢/٦٨ . ١/١٣ ك/١ ف (٨٥)

. ٢/

. ٣/٧٥ ف/٥ ك/١ ف (٨٦) ثوكيديديس : ك/١ ف . ٨٣

. ٤/١٠٥ ثوكيديديس : ك/٣ ف - ٥/١٣٢ . ١/٥٧ . ٥ ك/٥ ف (٨٧)

. ٣/١٠٥ ف/٥ ك/٥ ف (٨٨) ثوكيديديس :

٢-١/٣٧ ف/٢ ثوكيديديس : (٨٩)

μέτεστι δὲ κατὰ μὲν

τοὺς νόμους πρὸς τὰ ἴδια διάφορα πᾶσι τὸ ἵσον,
κατὰ δὲ τὴν ἀξίωσιν, ὃς ἔκαστος ἐν τῷ εὐδοκιμεῖ,
οὐκ ἀπὸ μέρους τὸ πλέον ἐσ τὰ κοινὰ ἢ ἀπὸ
ἀρετῆς προτιμᾶται, οὐδὲ αὐτὸν πενίαν, ἔχων δέ
τι ἀγαθὸν δρᾶσαι τὴν πόλιν, ἀξιώματος ἀφανεία
κεκάλυται.

(٩٠) Blackwell: Encyclopedia of Political Thought, ed. By
David Miller 1987, p.114

(٩١) د. إمام عبد الفتاح إمام، "مسيرة الديمقراطية - رؤية فلسفية"، عالم الفكر، المجلد الثاني والعشرون، - العدد الثاني، ١٩٩٣، ص ١٣ .

(٩٢) د. عبد الحميد متولي، الوجيز، دار المعارف المصرية ١٩٥٩، ص ٢٣ .

(٩٣) حسن جلال العروس، تطور الفكر السياسي، دار المعارف، ط٤، القاهرة ١٩٧١، ص ٣ .

Blackwell, ibid

Plato, Rep. 557 .

(٩٤)

(٩٥) د. إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق، ص ٢٩ .

(٩٦) أفلاطون "الجمهورية" ٨/٥٥٨، "القوانين" ٦/١٥٧ . د. عبد المحسن الخشتاتي: "م.ه.م جونز، الديمقراطية الائتلافية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦ ، ص ٧٣ .

Protagoras 319/b - 323/a

(٩٧)

د. عبد المحسن الخشتاتي، المرجع نفسه، ص ٧٦ .

(٩٨) ايسوقراطيس "الأريوباجوس" ٢١/٣ .

(٩٩) د. إمام عبد الفتاح ، المرجع السابق، ص ٣١ .

.Pol. 1280/a , 1301/a, 1317/b, 1318/a

(١٠٠)

.Blackwell, op. cit. Vol. II, P. 115

(١٠١)

(١٠٢) سطور ٤٠٣ : ٤٠٨ :

ΘΗΣΕΤΣ.

πρῶτον μὲν ἦρξω τοῦ λόγου ψευδῶς, ξένε, ξητῶν τύραννον ἐνθάδ' οὐ γὰρ ἀρχεται ἐνὸς πρὸς ἄνδρός, ἀλλ' ἐλευθέρᾳ πόλις. δῆμος δ' ἀνάστει διαδοχαῖσιν ἐν μέρει ἐνιαυσίαισιν, οὐχὶ τῷ πλούτῳ διδοὺς τὸ πλεῖστον, ἀλλὰ χώ πένης ἔχων ἵσον.

(١٠٣) ثوكيديديس . ك/ف. ٢/٣٧

، ἐλευθέρως δὲ τά τε πρὸς τὸ κοινὸν πολιτεύομεν καὶ ἐτὴ τὴν πρὸς ἀλλήλους τῶν καθ' ἡμέραν ἐπιτηδευμάτων ὑποψίαν, οὐ δέ ὁργῆς τὸν πέλας, εἰ καθ' ἥδονήν τι δρᾶ, ἔχοντες, οὐδὲ ἀξητὰ μὲν κατὰ πολέμους ἔργα, οἷς ἔκαστα ἐκτίθη, ἢ εἰ τι αὐτοὶ ἢ οἱ πατέρες ἡμῶν βάρβαρον ἢ "Ἐλληνα πόλεμον" ἐπίοντα προθύμως ἡμινάμεθα, μακρηγορεῖν ἐν εἰδοῖσιν οὐ βουλόμενος, ἔσω- ἀπὸ δὲ οἵας τε ἐπιτηδεύσεως ἥλθομεν ἐπ' αὐτὰ καὶ μεθ' οἵας πολιτείας καὶ τρόπων ἔξ οίων μεγάλα ἐγένετο, ταῦτα δηλώσας πρῶτον εἶμι καὶ ἐπὶ τὸν τῶνδε ἔπαινον, νομίξων ἐπὶ τε τῷ παρόντι οὐκ ἀν ἀπρεπῆ λεχθῆναι αὐτὰ καὶ τὸν πάντα δικιον καὶ ἀστῶν καὶ ξένων ξύμφορον εἶναι ἐπακοῦσαι αὐτῶν.

(١٠٤) أفلاطون : "الجمهورية" ٥٦٣/ب ، ٧٥٥/ب. كسيروفون : الدستور الائتلي ١ - ١٠ - ١٢ . راجع د. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص ١٠٢ .

د. إمام عبد الفتاح، المرجع السابق ، ص ٣٠ . د. عبد المحسن
الخشاب، المرجع السابق ص ٧٢ .

(١٠٥) أفلاطون : "الجمهوريّة" ٥٥٨ .

(١٠٦) أرسطو: "السياسة" ١٣١٠ .

(١٠٧) "الأريوباجوس" ٣٧-٧ .

(١٠٨) ثوكيديديس : ك ٢/٦٤ ف ٤ .

(١٠٩) H.T, Wace- Gery, "Thuc- the Son of Melesias" JHS,
52, 1932
pp. 224 - 225 .

(١١٠) سطور ٣٢٣ - ٣٢٥ .

(١١١) سطور ٥٧٦ - ٥٧٧ .

(١١٢) ك ٦/١٨ ف ٣ .

(١١٣) ك ٢٤ / ف ٤٠ .

(١١٤) سطور ٨٧٩ - ٨٨٠ .

(١١٥) ثوكيديديس : ك ١/٢٦ ف ٢ .

(١١٦) ك ١/٧٥ ف ٥ .

(١١٧) سطور ٣٣٨ - ٣٤١ .

راجع : W. Nestle, Euripides, Stuttgart, 1901, P.203

(١١٨) ثوكيديديس : ك ٥/٩ .

(١١٩) ثوكيديديس : ك ٣ / ف ٣٧ .

(١٢٠) ك ١/٩٨ ف ٤ .

(١٢١) ك ٢/٨ ف ٥-٤ .

(١٢٢) ك ١/٩٧ ف ١ .

.Xen. Ath. Pol. 1-14 : 16. Thuc., 1/77 (١٢٣)

د. الخشاب، المرجع السابق، ص ١٠١ .

a/6-7/b/1/٢٤٢ (١٢٥)

.e/6; 243/a/1-2/٢٤٢ (١٢٦)

د. الخشاب، المرجع السابق، ص ٩٧ .

"Paneg" 4/100 : ٥٥/٢ : ١٠٩ : ٥٧. ايسقراطيس: (١٢٨)

٦٨/٦١ : ٥٩ ، Panath" 54:12" ، ١١٧:١٢. (١٢٩)

"الجمهوريّة" ٥٥٧ : ٥٥٨ .

"السياسة" ١٢٩٢ / ١ ، ١٢٩٣ / ب - ١٢٩٣ .

"السياسة" ١٢٧٩ / ب ، ١٢٨٠ / ب ، ١٢٩٠ / ب .

Memoralia) 4/4/14:13 (١٣٢)

(التاريخ الهلليني) ١/٧/١ .

(الدستور الاتيني) ٤/١ : ٩ .

- . ١٤٠٠ : ١٣٩٩ (١٣٥)
. ١٢٨٢ : ١٢٨١ (١٣٦)
. (١٣٧)
. Apol. Socr. 39/a/7; 6/1 : 6
(١٣٨) ثوكيدidis . ك ٦ / ف ٨٩ . كسينيوفون: "التاريخ الهيلليني" /٤/٢ /٤٢

A.W. Adkins, "Merit, Responsibility and Thuc." CQ, LXIX, 1975, (139)
pp. 209-220. Adrian Oldfield, "Moral Jugments in History", H&T, xx, 1981, pp. 260-277. A.G.Woodhead, Thuc. on the Nature of Power, Cambridge, 1970, pp. 2-9. Dare C. Pozz, "Thuc. II. 35-46", CJ, 78, pp. 221-231. E.F. Adcock, "Thuc. and his History, Cambridge 1963, pp. 50-57
صالح رمضان ، ثوكيدidis بين الدراما و الحقيقة التاريخية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ ، ص .١٧

J. De Romilly, Thuc.e L'Imperialisme Athenien, Paris, 1951, (140)
pp. 250-256. George Cawkwell, "Thuc.'Judgment of Periclean Strategy", YCS, XXIV, 1975, pp. 53-70
صالح رمضان، المرجع السابق، نفس الصفحة.
G. Glotz, op. cit, pp. 117-165 (١٤١)
صالح رمضان، المرجع السابق، ص ٢٢